

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

رقم التبليغ:	١٤٥٣
بتاريخ:	٢٠٢٠/٧/٢٧

ملف رقم: ٨٣٧/٢/٣٧


 جمهورية مصر العربية
 مجلس الدولة
 رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
 المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيد الأستاذ الدكتور / وزير التعليم العالى والبحث العلمى

حيتية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم الوارد إلينا برقم (٤٤١) المؤرخ ٢٠٢٠/٣/١٠، بشأن طلب إبداء الرأي القانوني في مدى جواز إعفاء جامعة بنها من سداد الرسوم والمطالبات القضائية وفقاً لنص المادة (٥٠) من قانون الرسوم القضائية رقم (٩٠) لسنة ١٩٤٤.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٤ من يونيو عام ٢٠٢٠ م، الموافق ٣ من ذي القعدة عام ١٤٤١ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما يُنبئ عن عدولها عن طلب الرأي بما يقتضي معه حفظ الموضوع.

ولما كان ذلك، وكانت إدارة الفتوى لوزارات التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى والجامعات قد طلبت من وزارة التعليم العالى والبحث العلمى بكتابها رقم (٧٦٥) المؤرخ ٢٠٢٠/٤/١٤ موافقتها بحالة أو حالات واقعية محددة تُثير مشكلة معينة بشأن الدعاوى المقامة من الجامعة أو ضدها، وقامت باستجالتها بموجب كتابها رقم (٨٩٠) المؤرخ ٢٠٢٠/٥/٩ والمتضمن أن عدم موافقتها بالمستندات خلال سبعة أيام يعتبر عدولاً من جانبكم



٢٠٢٠/٧/٢٧

تابع الفتوى ملف رقم: ٨٣٧/٢/٢٧

(٢)

عن طلب الرأي، إلا أن الوزارة لم توافِ إدارة الفتوى بتلك البيانات الضرورية؛ مما يُنبئ عن عدولها عن طلب الرأي المائل على نحو يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٧ / ٧ / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

